

Distr.: General  
16 April 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

### التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

#### تقرير الأمين العام

موجز

في حين شهدت بلدان كثيرة عبر المناطق المختلفة نموا اقتصاديا، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يُفض دوما إلى إيجاد فرص عمل، وبالأخص بالنسبة لفئة الشباب. وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، ارتفعت معدلات بطالة الشباب في بلدان كثيرة، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو. وكانت الزيادة في المعدل العالمي لبطالة الشباب أعلى من المعدل العالمي لبطالة الكبار، وهو ما يعزز الفرضية القائلة بأن الشباب هم أشد الفئات تأثرا بالصدمات الاقتصادية. ويتعين أن تستثمر الحكومات في تمكين الشباب بتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة. وثمة حاجة إلى مواءمة نظم وفرص التعليم والتدريب بشكل أفضل مع المتطلبات الجديدة في سوق العمل بغية تيسير عمليات الانتقال من المدرسة إلى العمل. وتوخيا لاعتبارات الشمولية والاستدامة، ثمة حاجة متزايدة للعناية بتوفير فرص عمل أكثر مراعاة للبيئة وأفضل من حيث توافقها مع برنامج توفير العمل اللائق.

\* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

170512 160512 12-29694 (A)



وقد شهدت العقود الأخيرة زيادة في برامج التكامل والتعاون الإقليميين وانتشارا للاتفاقات والمبادرات الإقليمية، في مجالات من بينها التنمية المستدامة. وتتولى الكثير من المنظمات الإقليمية، بدعم من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وغيرها من وكالات منظومة الأمم المتحدة، تعميم مراعاة جدول أعمال التنمية المستدامة ضمن أطرها الإنمائية. وقد تمت صياغة المبادرات الإقليمية بطريقة تراعي الاحتياجات والخصوصيات الإقليمية، وتتضمن تلك المبادرات أطرا إقليمية شاملة لتنفيذ الاستراتيجيات العالمية المتفق عليها في مجال التنمية المستدامة؛ وعمليات وضع القواعد والمعايير المتعلقة بمسائل البيئة؛ وتبادل المعارف والممارسات الجيدة المتصلة بالتنمية المستدامة<sup>(١)</sup>.

ويُقدّم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د-٥٥). وهو ينقسم إلى جزأين، يبحث أولهما مسائل الشباب والتنمية في سياق تعزيز الطاقة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع. ويرز الجزء الأول أيضا أهمية التعاون الإقليمي في تشجيع اتباع نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة. أما الجزء الثاني من التقرير فيغطي التطورات المستجدة في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك مسائل إضافية متعلقة بالسياسات تم تناولها في الدورات الوزارية للجان الإقليمية، والجهود الإضافية الرامية إلى تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي، بوسائل شتى منها آليات التنسيق الإقليمية التي تتولى اللجان الإقليمية عقد اجتماعاتها بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتعاون مع المنظمات الإقليمية غير المنتمية إلى الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية، إضافة إلى التعاون الأقاليمي المتواصل بين اللجان الإقليمية من خلال التشارك في إعداد المواد التحليلية واستضافة اللقاءات وتنفيذ المشاريع، كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(١) البيانات والتحليلات الواردة في هذا التقرير مستمدة أساسا من مصادر أتاحها للجان الإقليمية.

## المحتويات

## الصفحة

٤	أولا - المنظورات الإقليمية المتعلقة بجدول الأعمال العالمي .....
٤	ألف - الشباب والتنمية: تعزيز الطاقة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع .....
٥	باء - استعراض الحالة السائدة في مختلف المناطق .....
١٢	جيم - التعاون الإقليمي في مجال تشجيع نهج متكامل خاص بالتنمية المستدامة .....
٢٠	ثانيا - التطورات الحاصلة في ميادين مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي .....
٢٠	ألف - مسائل إضافية متعلقة بالسياسات تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى .....
٢٢	باء - التناسق على الصعيد الإقليمي .....
٢٨	جيم - التعاون الأقاليمي بين اللجان الإقليمية .....

## أولاً - المنظورات الإقليمية المتعلقة بجدول الأعمال العالمي

### ألف - الشباب والتنمية: تعزيز الطاقة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع

#### معلومات أساسية

١ - في حين شهدت بلدان كثيرة عبر المناطق المختلفة نموا اقتصاديا، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يُفض دوما إلى إيجاد فرص عمل، وبالأخص بالنسبة لفئة الشباب. وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، ارتفعت معدلات بطالة الشباب في بلدان كثيرة، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو. وكانت الزيادة في المعدل العالمي لبطالة الشباب أعلى من المعدل العالمي لبطالة الكبار، وهو ما يعزز الفرضية القائلة بأن الشباب هم أشد الفئات تأثرا بالصدمات الاقتصادية. ويُقدَّر أن ٧٥,١ مليوناً من الشباب كانوا بلا عمل في نهاية عام ٢٠١٠، وقد ارتفعت البطالة في صفوفهم بنحو نقطة مئوية واحدة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩<sup>(٢)</sup>.

٢ - وكان للأزمة الاقتصادية تأثير عميق في بطالة الشباب في البلدان المتقدمة النمو، حيث بلغت أعلى مستوياتها منذ عام ١٩٩١، حينما وُضعت المقاييس للمرة الأولى، وهي لا تزال تكشف عن اتجاه تصاعدي (زادت بطالة الشباب بنسبة ٤,٦ نقاط مئوية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠)<sup>(٣)</sup>.

٣ - وبالرغم من ارتفاع مستويات بطالة الشباب في البلدان المتقدمة النمو، يعيش أغلب شباب العالم في العالم النامي، حيث لا تزال نسبة كبيرة من الشباب في مناطق عديدة تواجه صعوبة في العثور على فرص عمل. وحتى حينما يعمل الشباب، فإنهم يشغلون وظائف غير مستقرة في القطاع غير الرسمي أساسا. وتؤثر مسائل هيكلية جوهرية في فرص حصولهم على فرص عمل لائقة. وفي الاقتصادات المنخفضة الدخل، اضطرَّ الشباب للتعامل مع نمو لا يوفر فرص عمل في ظل عدد لا يذكر من الفرص في القطاع الرسمي، مضافا إلى ذلك ضعف الطلب الكلي. ويؤدي غياب شبكات الأمان الاجتماعي بالشباب إلى كسب العيش في ظروف بالغة السوء مما يحكِّم عليهم بالاستمرار في معاناة الفقر حتى وهم يعملون. ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، يمثل الشباب نسبة مرتفعة على نحو غير متناسب من الفقراء العاملين في العالم (٢٣,٥ في المائة).

(٢) International Labour Office, *Global Employment Trends for Youth: 2011 update*, Geneva, October 2011

(٣) المرجع نفسه.

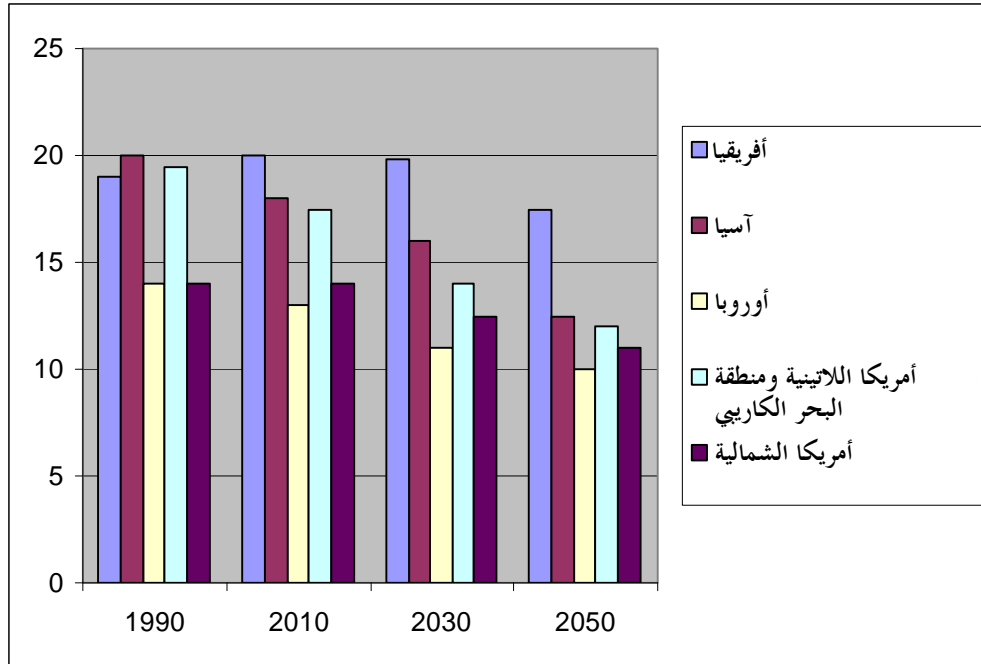
٤ - وكان شعور الإحباط لدى الشباب وغضبهم من عدم العثور على عمل لائق عاملاً رئيسياً في الحركات والانتفاضات السياسية والاجتماعية التي قادها الشباب في المنطقة العربية. وبينما توجد عناصر واتجاهات مشتركة كثيرة عبر المناطق، ثمة أوجه تفاوت كبيرة بين المناطق من حيث أسباب بطالة الشباب وتأثيرها والسبل الفعالة لمعالجتها.

## باء - استعراض الحالة السائدة في مختلف المناطق

### أفريقيا

٥ - تزيد النسبة المئوية للشباب من إجمالي السكان في أفريقيا عنها في بقية مناطق العالم، وسيبقى الحال كذلك حتى عام ٢٠٥٠ (انظر الشكل أدناه). والاستثمار في الشباب الأفريقي ليس له مردود على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فحسب؛ بل هو يضع في بؤرة التركيز أيضاً الحاجة الملحة إلى الفهم الدقيق للفرص والتحديات الناشئة التي يواجهها الشباب في العالم اليوم. وثمة ضرورة ملحة في الكثير من البلدان الأفريقية إلى توفير تعليم ذي نوعية عالية ويقوم على الطلب ويعزز روح الابتكار لدى الشباب وقابليته للتوظيف، فضلاً عن إيجاد سوق عمل قادر على استيعاب أعداد كبيرة من الشباب. ولكي يتمتع الشباب الأفريقي بالقدرة على التنافس وتتوفر له فرصة العثور على فرص عمل مدرة للدخل على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي، يتعين عليه اكتساب المعارف والمهارات عن طريق التعليم الأساسي والعالي، بما في ذلك التدريب الفني والمهني. ولذا، ينبغي للحكومات في أفريقيا البدء في الاستثمار أكثر في التعليم ما بعد الابتدائي من أجل كفاءة استمرار المكاسب المتحققة خلال العقد الماضي في معدلات القيد المرتفعة في التعليم الابتدائي.

## مقارنة فئة الشباب كنسبة مئوية من مجموع السكان (بالنسب المئوية)



المصدر: تقرير عام ٢٠١١ عن الشباب الأفريقي.

٦ - وتعجز الكثير من الشباب عن دخول سوق العمل بيسر أو يضطرون إلى تركها قبل الأوان بسبب التحيزات والقيود، وهو ما يؤدي إلى تخفيض معدلات مشاركة الشباب في القوة العاملة. ويواجه الشباب ذوو الإعاقة واللاجئون الشباب والمهاجرون الشباب عراقيل مماثلة. وقد أُتخذت عدة مبادرات على الصعيد الإقليمي (انظر الإطار ١ أدناه) تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والسياسية لوجود كتلة من الشباب غير المتعلم والعاطل عن العمل فضلا عن الحاجة إلى تمكين شباب أفريقيا من المنافسة في عالم معولم.

## الإطار ١

## المبادرات الإقليمية الرامية إلى النهوض بالشباب في أفريقيا

تشمل المبادرات الإقليمية الرامية إلى النهوض بالشباب في أفريقيا إطار عمل داكار لعام ٢٠٠٠ لتوفير التعليم للجميع، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي للعقد الثاني للتعليم في أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٥)، وميثاق الشباب الأفريقي، وكلها تراعي بشكل شامل المسائل المتصلة بالتعليم والعمالة فضلا عن المسائل التي تؤثر في الشباب الأفريقي من المقيمين خارج بلدانهم، وهذا ما يبرهن على توفر الإرادة السياسية على أعلى مستوى لدعم السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب. ووفقا لتقرير عام ٢٠١١ عن الشباب

الأفريقي، فإنه من الأهمية بمكان أن تُبذل جهود تعالج قضايا العمالة وتتصدى للتحديات التي يواجهها الشباب، وينبغي ربطها بتدابير واستراتيجيات عامة تتصل بسوق العمل. وإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومات اعتماد سياسات في مجال الاقتصادي الكلي تشجع نمو الاقتصاد والعمالة عموماً، مع المراعاة الحذرة لاعتبارات التنمية الاجتماعية.

### منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٧ - بلغ متوسط بطالة الشباب نحو ١٨ في المائة في عام ٢٠١١ في أغلب أجزاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولكن المعدل أعلى من ذلك كثيراً في اقتصادات عديدة. فعلى سبيل المثال، يتجاوز معدل بطالة الشباب ٢٠ في المائة في أكثر من نصف أعضاء الاتحاد الأوروبي ويقترّب من ٥٠ في المائة في اليونان وإسبانيا. وترتفع بطالة الشباب بوجه خاص في أوساط المهاجرين والمعوقين والأقليات الإثنية والعرقية. وفي الاقتصادات الأوروبية المتقدمة، يزيد معدل البطالة بين الشباب من الذكور عنه بين الشابات، بينما يحصل العكس في الاقتصادات الأوروبية الناشئة.

٨ - ورغم أن التعليم والتدريب عاملان رئيسيان يفسران النمو الاقتصادي الطويل الأجل، فإن الإنفاق في هذه المجالات قد تراجع في الكثير من اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية الأوروبية بسبب تدابير التقشف المطبقة للحد من الديون السيادية. وفي الاقتصادات التي تمر بمحلة تحول، لم يجر بعد تكييف النظم المدرسية والبرامج التدريبية تكييفاً تاماً مع احتياجات العمل في اقتصاد السوق. ونفذ العديد من اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية الأوروبية سياسات تقدم إعانة أو ميزة تفضيلية لتوظيف الشباب. بيد أن هذه البرامج لم تعمل في أحوال كثيرة على النحو المتوقع، إذ أنهما لم تنشئ عمالة صافية بل خفضت ببساطة عدد الوظائف الدائمة المرتفعة الأجر مستعيضة عنها بوظائف مؤقتة منخفضة الأجر.

٩ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ثمة قطاع عريض ينظر إلى سياسات العمالة وتوفير فرص عمل لائقة للشباب باعتبارها سياسات ينبغي اعتمادها على الصعيد الوطني. وتنص معاهدة أمستردام، لعام ١٩٩٧ على أن العمالة مسألة موضع اهتمام مشترك وتترك للحكومات الوطنية العناية بتصميم وتنفيذ سياسات محددة بغية تحقيق الأهداف. ويبرز الإطار ٢ أدناه عدداً من المبادرات الإقليمية دعماً للسياسات الوطنية.

## الإطار ٢

## دعم الإجراءات الوطنية من خلال التعاون الإقليمي

دعم الاتحاد الأوروبي السياسات الوطنية من خلال تسليط الضوء على الممارسات الجيدة وتوفير الدعم المالي للصناديق، بما في ذلك الصندوق الاجتماعي الأوروبي، والصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية والصندوق الأوروبي لإدماج مواطني البلدان الأجنبية. وتحدد "أوروبا عام ٢٠٢٠"، وهي استراتيجية مدتها ١٠ سنوات اقترحت في عام ٢٠١٠ من أجل تشجيع النمو المستدام والشامل، عدة أهداف تتعلق بمسائل العمالة خاصة. واقترحت مبادرة لفرص الشباب من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف عام ٢٠٢٠، إلى جانب مبادرة "مهارات جديدة من أجل فرص عمل جديدة" لتحسين التوافق بين احتياجات سوق العمل والمهارات المكتسبة أثناء التعليم والتدريب.

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٠ - أظهرت معدلات العمالة والبطالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحسناً كبيرة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ بالنسبة للشباب المتراوحة أعمارهم ما بين ١٥ و ٢٩ عاماً، إذ ارتفع معدل العمالة من ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، وانخفض معدل البطالة من ١٦ في المائة إلى ١٣ في المائة خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من تلقي الشباب تعليماً أفضل بالمقارنة مع الأجيال السابقة، فهم يواجهون صعوبات في دخول عالم العمل في الوقت المناسب.

١١ - ولا تزال المنطقة تواجه العديد من التحديات. فمعدل البطالة في المناطق الحضرية مرتفع بأكثر من ضعف معدل المناطق الريفية بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ و ٢٩ سنة، والفجوات بين الجنسين في معدلات العمالة تظل مثار قلق شديد. وهناك أيضاً فئات محددة تواجه صعوبات خاصة في الحصول على فرص عمل، مثل الشباب ذوي المستويات التعليمية المتدنية، والشابات في الأسر التقليدية حيث توزع الأدوار بشكل صارم، والشباب الذين لا يدرسون ولا يعملون، والأقليات الإثنية.

١٢ - ويكمن التحدي في العمل من أجل توفير المزيد من الفرص المتساوية للشباب المنتمين لأسر من مختلف مستويات الدخل ومختلف مناطق السكن والهويات الإثنية، واستكمال



التقدم في مجال التعليم بسياسات تعزز الروابط في الانتقال من التعليم إلى العمالة. ويمكن القيام بذلك من خلال برامج تيسير الحصول على فرصة عمل أولى، والتدريب ومنح شهادات المهارة. ويتعين على الحكومات اتخاذ تدابير لتعزيز الإطار المؤسسي الذي ينظم سوق العمل، ووضع أدوات لضمان اشتغال سوق العمل على نحو سليم وحماتها لأضعف المشاركين. ويسلط الإطار ٣ أدناه الضوء على بعض الأولويات الرئيسية في المنطقة للنهوض بالشباب على نحو شامل.

### الإطار ٣

#### أولويات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على معالجة الأولويات الرئيسية التالية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: (أ) الجمع بين احتياجات التعليم والتدريب وبين الاعتراف بالمهارات وفرص العمل المتاحة للشباب؛ (ب) زيادة الاستثمار لتحسين نوعية التدريب المهني وتقديم الدعم لمباشري الأعمال الحرة الشباب ذوي الدخل المنخفض؛ (ج) تكييف التدريب مع متطلبات سوق العمل الجديدة؛ (د) القيام بالتغييرات التقنية ومشاركة الجهات الفاعلة المتعددة. ومن الأساسي أيضا مساعدة مباشري الأعمال الحرة الشباب على إقامة مشاريع أو مؤسسات صغيرة تكون مستدامة على مر الزمن من خلال إتاحة فرص الحصول على التمويل والمعلومات والشبكات، لأن الكثير من العمالة المولدة في المنطقة اليوم توفرها المؤسسات الصغيرة.

#### آسيا والمحيط الهادئ

١٣ - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ارتفع مجموع السكان الشباب ارتفاعا شديدا بلغ ٧٦٠ مليون شخص في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، من المتوقع أن تنخفض نسبة الشباب من مجموع السكان من ١٨ في المائة إلى ١١ في المائة عند نهاية القرن. ولهذا الانخفاض الكبير في نسبة الشباب عدد من التأثيرات السلبية المحتملة على المجتمع، وهي نقص اليد العاملة، والفجوات في المهارات، وارتفاع نسب الإعاقة وانخفاض النمو الاقتصادي.

١٤ - والكثير من شباب المنطقة مستضعفون على نحو خاص لأنهم يشاركون في العمالة غير الرسمية، في أعمال منخفضة الأجر والإنتاجية وخطيرة ولها أشكال محدودة جدا من الحماية الاجتماعية أو لا توفر هذه الحماية. وفي جميع أنحاء المنطقة، يبحث نحو ٤٧ مليون

شاب عن فرص عمل، ويبلغ متوسط معدلات البطالة في صفوف الشباب في المنطقة ما بين ثلاثة وخمسة أضعاف معدلات البطالة بالنسبة للكبار. وغالبا ما تكون نسبة بطالة الشباب إلى بطالة الكبار أعلى من نسبة بطالة الشباب الذكور. وفي العديد من الحالات، ترتبط زيادة معدلات بطالة الشباب وفتورهم ونقص تأثيرهم بارتفاع مستويات المخاطر الاجتماعية والجريمة، وتفاقم الانحراف وتزايد عدم الثقة في كثير من السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

١٥ - ومن أجل التصدي للتحديات المذكورة أعلاه، يتعين على الحكومات الاستثمار في تزويد الشباب بالمعارف والمهارات المطلوبة، بما في ذلك المهارات الحياتية. وتحتاج نظم وفرص التعليم والتدريب لأن تواءم بشكل أفضل مع المتطلبات الحديثة في سوق العمل لتيسير الانتقال من المدرسة إلى العمل. وتوخيا لاعتبارات الشمولية والاستدامة، ثمة حاجة متنامية للعناية بتوفير فرص عمل أكثر مراعاة للبيئة وأفضل من حيث توافقها مع برنامج توفير العمل اللائق.

١٦ - وثمة حاجة ماسة للتصدي لأوجه التفاوت بين الجنسين من حيث معدلات المشاركة في القوة العاملة، والأجور، والقيادة والحصول على التعليم في جنوب وجنوب غرب آسيا على وجه الخصوص. إن الفصل المهني والخط من قيمة المساهمات الاقتصادية للمرأة، وعدم تمتعها بحقوق الميراث والملكية، وتدني فرص حصولها على الائتمان والرأس مال، كل ذلك يجعل المرأة في موقف أضعف في سوق العمل. ولا بد لسياسات العمالة والسياسات الاقتصادية وكذلك النظم القانونية والتنظيمية أن تأخذ في الاعتبار القيود الخاصة التي تواجهها الشباب في سوق العمل وكمباشرات محتملات للأعمال الحرة. ويسلط الإطار ٤ أدناه الضوء على بعض المبادرات الإقليمية الهادفة إلى النهوض بالشباب في المنطقة، والتي تدعمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

#### الإطار ٤

#### الأطر دون الإقليمية لتنمية الشباب

تكيف الأطر الإقليمية ودون الإقليمية المعايير العالمية حسب الخصوصيات الإقليمية وتقدم التوجيه لاتخاذ الإجراءات على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، وضعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا إطاراً لآليات التعاون من أجل وضع السياسات المتعلقة بالشباب، يشمل تعزيز قابلية الشباب للتوظيف، وتبادل المعلومات والشراكة. وبالمثل، فإن استراتيجية شباب المحيط الهادئ توفر الإطار الإقليمي للنهوض بالشباب في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، بما في ذلك من خلال التعليم المتكامل؛ وسبل العيش المستدامة؛ وتعزيز أنماط الحياة الصحية؛ وتعزيز قدرات الشباب وهوياتهم؛ وجمع

البيانات الخاصة بالشباب. وتعمل منظومة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المنظمات دون الإقليمية، وتقدم الدعم التقني لتنفيذ الأطر.

### منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٧ - تشهد المنطقة العربية، التي تغطيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحولا ديمغرافيا أخذت تنخفض فيه المعدلات المرتفعة في الولادات والوفيات، وهو ما يؤدي إلى مرحلة انتقالية في بنية الأعمار وإعادة تشكيل الهرم السكاني. ففي عام ٢٠١٠، كان شخص واحد من بين كل خمسة أشخاص في المنطقة شابا بالغًا يتراوح عمره ما بين ١٥ و ٢٤ عامًا. هذا النمو في أعداد الشباب يتيح فرصة من الناحية الديمغرافية للزيادة في الوفورات، ومعدلات الاستثمار ونصيب الفرد من الدخل، وتحسين نوعية الحياة في نهاية المطاف. ومع ذلك، قد يفرض أيضا عدة تحديات على البلدان التي يواجه الشباب فيها الإقصاء الاجتماعي والبطالة والحرمان. ووفقا لبيانات صادرة عن منظمة العمل الدولية تغطي مدة ٢٠ عامًا، يظل ما يقارب واحد من كل أربعة شباب في سوق العمل عاطلا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من التقدم المحرز في مجال التعليم بالنسبة للفتيات والفتيان على السواء.

١٨ - وتشمل التحديات الرئيسية الناتجة عن العولمة والمرتبطة بالظروف القائمة في سوق العمل في المنطقة العربية ما يلي: (أ) التغيرات السريعة في المهارات المطلوبة التي لا تصاحبها تغييرات مناسبة في مجال التعليم؛ و (ب) إنشاء فروع لشركات متعددة الجنسيات تميل إلى توظيف العمالة الأجنبية الرخيصة، وغالبا من مناطق أخرى. وقد أدت تلك التطورات إلى عدم استقرار عمالة الشباب، إذ يوفر العديد من المؤسسات فرص عمل مؤقتة تحد بدورها من فرص الشباب لإنشاء أسرة أو المشاركة في حياة المجتمع المحلي. ويتطلب توليد فرص العمل انتهاج سياسات في مجال الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد الهيكلي تحد من المعدل العام للبطالة، إلى جانب وضع برامج للتعليم والتدريب وتعلم الصنائع تزيد في إنتاجية الشباب وتجعلهم أكثر قابلية للتوظيف، واتباع سياسات تقدم إعانات أو تمنح ميزة فوائد تفضيلية لتوظيف الشباب. وينبغي أن يكون الشباب في صلب أي سياسة عامة في مجال التنمية تنفذ في منطقة الإسكوا. ويعد التعاون الإقليمي في مجال تبادل الدروس المستفادة ومواءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية أمرا مهما. وترد بعض المبادرات الإقليمية في هذا المجال في الإطار ٥ أدناه.

الإطار هـ

## التعاون الإقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تعمل الإسكوا مع جامعة الدول العربية على تأكيد دور الشباب العربي وتعزيزه وتمكينه. ولهذا الغرض، يقام سنويا منتدى لشباب جامعة الدول العربية. وتعمل الإسكوا أيضا مع الجامعة لدعم الدول الأعضاء في وضع واعتماد سياسات طويلة الأجل ترمي إلى النهوض بالشباب. وتشمل هذه السياسات تحسين نوعية التعليم في المستويين الابتدائي والعاللي؛ ومواءمة أفضل لنواتج النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل؛ واستكشاف الإمكانيات التي يتيحها الاقتصاد المراعي للبيئة في المنطقة لإنشاء فرص العمل، خاصة بالنسبة للشباب؛ وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة الواسعة النطاق من أجل استحداث إمكانيات اقتصادية مستدامة جديدة واستغلالها.

## جيم - التعاون الإقليمي في مجال تشجيع نهج متكامل خاص بالتنمية المستدامة

١٩ - في العقود الأخيرة، كان هناك تسارع في عمليات التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي وتكاثر للاتفاقات والمبادرات الإقليمية التي اتسع نطاقها إلى أبعد من المجالات التقليدية مثل التجارة ليشمل جوانب أخرى، بما في ذلك، في جملة أمور، البيئة والهجرة والأمن الغذائي. ولوحظ هذا النمو السريع في إجراء التعاون والتكامل وإقامة المؤسسات على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي في مجال التنمية المستدامة كذلك، حيث برزت التدابير اللازمة لتحقيق تكامل ركائز التنمية المستدامة كمجال حاسم للتعاون الإقليمي، ولا سيما في سياق المفاوضات المؤدية إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

٢٠ - وتحاول منظمات إقليمية عديدة لها وعي بالعمليات الجارية على الصعيد العالمي، وبدعم من اللجان الإقليمية والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، تعميم مراعاة جدول أعمال التنمية المستدامة في أطرها الإنمائية. وتم تشكيل المبادرات الإقليمية مع مراعاة الاحتياجات والخصوصيات الإقليمية، وتشمل المبادرات أطرا إقليمية شاملة لتنفيذ الاستراتيجيات العالمية المتفق عليها بشأن التنمية المستدامة؛ وعمليات وضع القواعد والمعايير الخاصة بالمسائل المتعلقة بالبيئة؛ وآليات تبادل المعارف والممارسات الجيدة بشأن التنمية المستدامة؛ وعمليات تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، وضمان حضور الأصوات الإقليمية في ما يتعلق بالعمليات العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة. وترد أدناه بعض الأمثلة التوضيحية للتعاون الإقليمي من مناطق مختلفة.

## أفريقيا

٢١ - إن وجود تجمعات عريضة النطاق في أفريقيا، مثل الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، والتي تدعمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يقدم منبرا إقليميا قويا من أجل تنفيذ مبادرات التعاون الإقليمي المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، لكي توفر للعمليات والمبادرات الإقليمية دعما تحليليا ومرتبطا بالسياسات.

٢٢ - إن مبادرة تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا هي برنامج إنمائي أفريقي لإدماج إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ في السياسات وعمليات اتخاذ القرار ذات الصلة في جميع أنحاء القارة. وقد أنشئت هذه المبادرة في عام ٢٠٠٨، ويجري تنفيذها تحت إشراف الأمانة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وتحصل على الدعم من مصادر عدة. وتهدف المبادرة إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق التخفيف من التحولات المفاجئة الناتجة عن تقلبات المناخ وتغيره، وكفالة قدرة الإنجازات الإنمائية التي تحققت بالفعل على التكيف مع المناخ على المدى الطويل. والمبادرة هي برنامج ينطوي على ثلاث مراحل ويستمر لفترة ١١ سنة. وغرضها العام هو تعزيز قدرة النمو الاقتصادي في أفريقيا على التكيف مع المناخ عن طريق تعميم مراعاة إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ في القطاعات الحساسة؛ ويتوافق ذلك بشكل جيد مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر في أفريقيا وينسجم مع خطط الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتحسين الزراعة والأمن الغذائي، والحد من أخطار الكوارث، ولاتخاذ الإجراءات البيئية.

### الإطار ٦

#### مبادرة تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا - مثال على الإجراءات المتكاملة المنسقة بين الشركاء

يؤدي الشركاء الثلاثة الأساسيون في مبادرة تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا مهمات متكاملة. إذ تستضيف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المركز الأفريقي للسياسات المناخية الذي يساهم في تنمية قدرات أفريقيا في ميدان السياسات المناخية ويقوم بمهام الأمانة وإدارة البرامج والمهام الإدارية للمبادرة. وتعمل وحدة تغير المناخ ومكافحة التصحر التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي كقاعدة مؤسسية للنهوض بموقف أفريقيا المشترك من تغير المناخ، كما تقدم القيادة السياسية ضمن

مبادرة تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا. وقد أسس مصرف التنمية الأفريقي صندوقا خاصا للمبادرة يوفر قناة تمويل خاضع للطلب تستخدمها الوكالات المنفذة في جميع أنحاء أفريقيا للأنشطة المتوافقة مع تحقيق أهداف البرنامج. ويبين ذلك أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الجهات المعنية على الصعيد الإقليمي للنهوض بقضية مشتركة.

٢٣ - ويعد البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا مثالا جيدا آخر للتعاون الإقليمي في تنفيذ نهج متكامل للتنمية المستدامة، وهو برنامج زراعي تابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يركز على تحسين الأمن الغذائي والتغذية وزيادة الإيرادات في اقتصادات أفريقيا التي تعتمد في معظمها على الزراعة. ويسعى البرنامج إلى تحقيق ذلك بتنفيذ أربع ركائز أساسية: (أ) الإدارة المستدامة للأراضي والمياه؛ و (ب) تحسين النفاذ إلى الأسواق؛ و (ج) معالجة مسألة الإمدادات الغذائية والتصدي للجوع؛ و (د) النهوض بالبحوث الزراعية.

٢٤ - وقد عزز البرنامج مكانة القطاع الزراعي في السياسة الوطنية في أفريقيا؛ وساهم في وضع سياسات زراعية تحفيزية هادفة؛ وسهل إحراز تقدم واضح نحو التنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة واتساق ذلك مع أولويات البلد. ونتيجة لذلك جرى تخصيص موارد إضافية في عدد من البلدان للبرامج الهادفة التي يمكنها توليد أعلى العائدات من تلك الاستثمارات. وكذلك جرى حشد طاقات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والمؤسسات المتعددة الأطراف من أجل تنفيذ البرنامج. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي بتقديم دعم هام للنهوض بالبرنامج.

### آسيا والمحيط الهادئ

٢٥ - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمساعدة الدول الأعضاء على إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بوسائل عدة منها تطبيق نهج النمو الأخضر، وتخطيط الموارد الطبيعية مثل الطاقة والمياه وإدارتها على نحو فعال بيئيا، والتنمية الحضرية المستدامة. وتيسر اللجنة أيضا بناء توافق الآراء بين مختلف الجهات المعنية في ما يتعلق بالاستراتيجيات والنهج والتعاون على الصعيد الإقليمي من أجل تشجيع اتباع نهج متكامل في التنمية المستدامة.

٢٦ - ويعتبر مفهوم اللجنة عن النمو الأخضر أحد النهج الأساسية للتنمية المستدامة، ومن شأن هذا المفهوم عند تكيفه مع الظروف الخاصة لكل بلد أن يدعم على نحو متزامن النمو الاقتصادي السريع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاستدامة البيئية. ويقدم تقرير مشترك أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرف التنمية الآسيوي تحت عنوان النمو الأخضر والموارد والقدرة على التكيف، تحليلاً متعمقاً للتحديات الخاصة التي تواجهها المنطقة في مجال تحقيق التنمية المستدامة. واعتماداً على هذا التحليل، صدرت خريطة الطريق لتحقيق النمو الأخضر المنخفض الكربون في المنطقة في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتقدم خريطة الطريق مقترحات سياساتية لتغيير المنظومات الاقتصادية من أجل دعم التحول إلى النمو الأخضر المنخفض الكربون، في المنطقة وعلى المستوى العالمي على حد سواء، كما تقترح مجموعة خيارات يمكن لصانعي القرار تنفيذها كأسلوب لبدء تغيير المنظومات الاقتصادية من أجل تعزيز قدرة المنطقة على تحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فمنذ عام ٢٠٠٧، استفاد ٧٠٠ من مقرري السياسات والخبراء في ٤٠ بلداً من بلدان المنطقة من الدعم المقدم لتنمية القدرات الإقليمية وتدريب المديرين من خلال مرفق للتعليم الإلكتروني عبر الإنترنت، حيث ساعد ذلك على تحسين مهاراتهم في وضع سياسات واستراتيجيات النمو الأخضر وتطوير أدواته.

٢٧ - في عام ٢٠٠٦، افتتح وزراء المياه في المنطقة منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمياه ليكون آلية فعالية لتشجيع المزيد من الجهود التعاونية في مجال إدارة الموارد المائية وتسريع إدماج هذه الإدارة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتواجه المنطقة أيضاً تحديات تعزيز أمن الطاقة، مع ضمان الاستخدام المستدام للطاقة لدعم النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الإنمائية للمنطقة. ويجب عليها كذلك أن تحسن إمكانات الاستفادة من الخدمات المتعلقة بالطاقة وأن تشجع كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة. وفي ضوء ذلك، ستنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في فلاديفوستوك، بالاتحاد الروسي في عام ٢٠١٣، وذلك بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في مجال أمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة.

## الإطار ٧

## آلية التعاون الإقليمية الفرعية لتشجيع الاستدامة البيئية وأمن الطاقة في شمال شرق آسيا

أنشئ البرنامج الإقليمي الفرعي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا في عام ١٩٩٣ كآلية تعاون حكومية دولية شاملة تضم ستة بلدان من شمال شرق آسيا<sup>(٤)</sup>، تعمل على نحو مشترك من أجل التصدي للتحديات البيئية التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية. وتتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مهام الأمانة للبرنامج. وتشمل النتائج المحددة للبرنامج ما يلي: (أ) بناء الوعي في ما يتعلق بخيارات التكنولوجيا النظيفة وتوافرها؛ و (ب) زيادة قدرات الرصد الإقليمية عن طريق المعلومات وتبادل الخبرات في مجال رصد الانبعاثات؛ و (ج) معايير الانبعاثات والسياسات والتشريعات المتعلقة بها؛ و (د) تعزيز القدرات التقنية والإدارية للموظفين الفنيين ومقرري السياسات في مجال مكافحة التلوث.

٢٨ - وتشهد المنطقة توسعا عمرانيا لم يسبق له مثيل في الحجم والسرعة، وتواجه المدن الآن تحديات متشابهة في مجالات الاستدامة البيئية والفقر وازدياد قابلية التضرر من تغير المناخ وغير ذلك من الكوارث الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري. وقد أنشئت الشبكة الإقليمية للسلطات المحلية لإدارة المستوطنات البشرية في عام ١٩٨٧، بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمساعدة الحكومات المحلية في تحسين استدامة المستوطنات البشرية. وتضم الشبكة حاليا أكثر من ١٠٠ عضو، ينتمون لأكثر من ٢٠ بلدا، ومعظم أعضائها من المدن والحكومات المحلية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

## منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢٩ - تحققت إنجازات كبيرة على الصعيد الأوروبي العام من حيث النهج الجديدة للحكومة التي تدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ولم تقتصر هذه الإنجازات على تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي فحسب، بل دعمت أيضا إدماج الاستدامة بشكل أعمق في عملية صنع القرار على كافة المستويات. وتعتبر عملية "البيئة من أجل أوروبا" عملية سياسية رفيعة المستوى وذات أهمية بالغة، تتيح اتباع نهج منسق في السياسة البيئية

(٤) الاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، ومنغوليا، واليابان.



للمنطقة بأكملها. وتشمل العملية جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى جانب عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في المنطقة. وكذلك تستفيد هذه العملية التي تتولى خدماتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا من المشاركة النشطة لمنظمات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى مثل الوكالة الأوروبية للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا.

٣٠ - ولم تكن هذه العملية حاسمة فقط في وضع الاتفاقيات الإقليمية والمعايير المنسقة ولكنها عملت كذلك على سد ثغرات مهمة ويسرت تبادل الخبرات بين الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول، وقد ثبتت الأهمية البالغة لذلك بدوره في السياسات والتشريع وبناء المؤسسات على المستوى المحلي. وقد تفاوضت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في خمس معاهدات بيئية<sup>(٥)</sup> وجميعها الآن دخل حيز النفاذ. وتتولى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا خدمة هيئات إدارة هذه المعاهدات، كما تساعد أيضا في رصد تنفيذ المعاهدات.

## الإطار ٨

### المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

تعد منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا المنطقة الوحيدة حتى الآن التي لديها صك ملزم قانونا لتنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ألا وهو اتفاقية الحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس). وترتبط هذه الاتفاقية بين الحقوق البيئية وحقوق الإنسان ومساءلة الحكومة وحماية البيئة. وتركز أيضا على التفاعل بين الجمهور والسلطات الحكومية في سياق ديمقراطي.

### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣١ - يعد التعاون الإقليمي وسيلة رئيسية لتضافر الجهود بخصوص ركائز التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أدرج عدد من المنتديات الإقليمية موضوع التنمية المستدامة في جدول أعماله الأساسي. ويقدم الدعم التحليلي والمعياري لهذه العمليات

(٥) اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود؛ واتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي؛ واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية؛ والاتفاقية المتعلقة بآثار الحوادث الصناعية العابرة للحدود؛ واتفاقية الحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية.

من منظومة الأمم المتحدة، وخاصة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أطلقت مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، وهدفها الرئيسي هو تقييم التقدم المحرز في تحقيق تنمية مستدامة في بلدان المنطقة وتنسيق العمل المضطلع به في هذا الصدد. ولهذه الغاية، تقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم في وضع المؤشرات الوطنية البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية اللازمة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة.

٣٢ - وتشمل المنتديات الإقليمية الهامة الأخرى لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، التي أنشئت عام ١٩٨٩ واكتسبت أهمية بالغة بصفتها منبرا دون إقليمي لوزراء البيئة أو السلطات النظرية. وعلى أساس المواقف المشتركة، تم اقتراح سلسلة من الاتفاقات للمنطقة دون الإقليمية في مجالات مثل التنوع البيولوجي، والنفايات الخطرة، والغابات، رافقتها مجموعة من المشاريع البيئية واستراتيجية ناجحة للتمويل. وقد أنشأت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي فريقا عاملا فرعيا معنيا بالبيئة، واعتمدت اتفاقا إطاريا بشأن البيئة، مشفوعاً بخطة عمل لتنفيذه ومبادرات للتعاون في مسائل محددة.

٣٣ - ومنذ الجماعة الكاريبية وهي تقوم بتسيير مشاريع في مجالات مثل تطوير الطاقة المتجددة، والتكيف مع تغير المناخ، وسلامة الأغذية، بينما يقوم منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور منبر للحوار والتوصل إلى توافق الآراء حول البيئة. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم التحليلي والمعياري للعمليات على صعيد المنطقة، بما يشمل إنجاز التقارير بتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ككل.

#### الإطار ٩

#### التعاون الإقليمي لأغراض التنمية الحضرية

يمثل الاجتماع الإقليمي لوزراء قطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والسلطات الرفيعة المستوى المعنية بهذا القطاع الهيئة الرئيسية التي تيسر التنسيق والتعاون الحكوميين الدوليين بين بلدان المنطقة في مجال التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وقد جعل هذا الاجتماع من تحسين البيئة الحضرية وتخفيف حدة التأثير البيئي أولوية رئيسية يركز عليها جهوده. وفي آخر اجتماع عقد في أسونسيون في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، اتفق الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى على تشجيع اتباع نهج إقليمي على صعيد المدن لوضع استراتيجيات إنمائية حضرية وتشجيعها وتنفيذها.

## منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣٤ - تعالج المبادرات الإقليمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحديات التنمية المستدامة، وتستجيب لأولويات البلدان الأعضاء، لا سيما ما تعلق منها بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتعزيز كفاءة واستدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك في قطاعات المياه والطاقة والإنتاج. وتدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذه المبادرات والعمليات بشراكة مع جامعة الدول العربية، بما في ذلك عن طريق عدد من المبادرات التنسيقية، مثل الآلية الإقليمية للتنسيق وشبكات ومشاريع متنوعة أخرى.

### الإطار ١٠

#### التعاون الإقليمي من أجل تشجيع التنمية المستدامة في المنطقة العربية

يعد مجلس وزراء البيئة العرب الآلية الإقليمية المعنية بالتنسيق والتعاون في ما بين البلدان العربية بشأن كل ما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة. وينظر المجلس في توصيات اللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في البلدان العربية، ويتخذها أساساً لوضع خطة طويلة الأجل لنهج متكامل للتنمية المستدامة في المنطقة. ومن بين المسائل الهامة التي تم تناولها الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠، ومعالجة أوجه الصلة بين التجارة والبيئة، وتعزيز الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك. وتقوم جامعة الدول العربية بدور الأمانة التقنية للمجلس، وذلك بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٥ - ومن بين المبادرات الإقليمية الأخرى المجلس الوزاري العربي للمياه، الذي يركز على الإطار القانوني للموارد المائية المشتركة، وتقييم أثر تغير المناخ عليها، ومواطن الضعف الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية؛ والمجلس الوزاري العربي للكهرباء، الذي يركز على كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، ومشاريع الربط الكهربائي. وتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دعماً كبيراً لهذه العمليات.

٣٦ - وتتم معالجة مسائل إدارة الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن طريق إطار متكامل وعابر للحدود. ويسر هذا الإطار تطوير القدرات والاستراتيجيات الوطنية لدى الدول الأعضاء بخصوص إدارة الموارد المائية المشتركة، ويرمي إلى إقامة محفل إقليمي للحوار وتبادل الرأي بين البلدان الأعضاء.

## الإطار ١١ التعاون الأقليمي

استضافت جميع اللجان الإقليمية اجتماعات تحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠، ساعدت على مراعاة وجهات النظر الإقليمية في المفاوضات الجارية على الصعيد العالمي. وأبرزت الوثائق الختامية للاجتماعات الإقليمية خصوصيات إقليمية هامة تتعلق بالمسائل الموضوعية وبالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وتمثل اللجان الإقليمية أيضا منتديات هامة للتعاون الأقليمي، فهي مثلا تعمل جميعا في إطار المشروع العالمي لكفاءة استخدام الطاقة في القرن ٢١، من أجل تشجيع التعاون الأقليمي لتحسين الإدارة المتكاملة لكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة في إطار اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة. ومن بين النواتج الرئيسية لهذا المشروع إصدار منشور معنون تمويل التخفيف من حدة تغير المناخ العالمي.

### ثانيا - التطورات الحاصلة في ميادين مختارة من التعاون الإقليمي والأقليمي

#### ألف - مسائل إضافية متعلقة بالسياسات تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى

٣٧ - نظرت اللجان الإقليمية بإمعان في معظم القضايا التي أشير إليها في الجزء الأول من هذا التقرير خلال الدورات الوزارية الرفيعة المستوى والاجتماعات الأخرى التي عقدت منذ الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقدت ثلاث من اللجان الإقليمية، وهي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دوراتها الوزارية التي تُعقد مرة في السنة أو السنتين. وترد تفاصيل الوثائق الختامية والقرارات المعتمدة خلال الدورات في الإضافتين الأولى والثانية لهذه الوثيقة. وستعقد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورتها الرابعة والثلاثين في سان سلفادور في آب/أغسطس ٢٠١٢<sup>(٦)</sup>.

٣٨ - وعُقدت الدورة الخامسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢. وعقدت الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة

(٦) ستصدر الإضافة Add.3 بعد عقد الدورة.

لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو "تحرير طاقات أفريقيا كقطب للنمو العالمي". وتناولت المناقشات طائفة واسعة من المواضيع المتصلة بتمويل التنمية في أفريقيا، وأثر تغير المناخ على التنمية، وتنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، والمسائل المتعلقة بتشجيع وضع نهج سياسية منسقة ومتكاملة وتنفيذها بما يساعد على تحرير إمكانات النمو والتنمية المتوازنين والمستدامين للبلدان الأفريقية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.

٣٩ - واعتمد الاجتماع بيانا وزاريا سياساتيا وعددا من القرارات حول مختلف المسائل الهامة في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك قرارات بشأن تحرير طاقات أفريقيا كقطب للنمو العالمي؛ وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي وتكثيف المبادلات التجارية داخل أفريقيا؛ وتعزيز البعد الإقليمي للتنمية.

٤٠ - وسيكون الموضوع الرئيسي للدورة الوزارية السابعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المقرر عقدها من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ في بيروت، هو "دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة في المنطقة". وسيعالج الموضوع في اجتماع للمائدة المستديرة على المستوى الوزاري نظرا لأهميته لدى بلدان المنطقة. وستعرض اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إطارا مفاهيميا في مجال السياسات، يصف دور المشاركة والحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والعدالة، ويسلط الضوء على التحديات التي تواجهها الحكومات في مجال إقامة العدالة الاجتماعية. وسيتم التطرق أيضا لمسائل التمويل الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفير فرص العمل أثناء اجتماع للمائدة المستديرة رفيع المستوى بشأن هذه المؤسسات، التي توجد في صميم تنمية القطاع الخاص من أجل تشجيع النمو المستدام الشامل.

٤١ - وستعقد الدورة الثامنة والستون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢. وسيكون موضوعها الرئيسي "تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ". وسيستعرض اجتماع للمائدة المستديرة على المستوى الوزاري الوضع الحالي وإمكانات التكامل الاقتصادي الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ، وستدرس اختيارات السياسات العامة لتعزيز التعاون الإقليمي. وسيستعرض فريق رفيع المستوى معني بموضوع "توجيه التنمية الشاملة في ظل الاضطرابات والتقلبات العالمية" آفاق المنطقة وهي تواجه تباطؤ الاقتصاد العالمي، وسيجري تقييما للسياسات التي تعالج ما بدأ يظهر من جوانب الضعف.

٤٢ - وأثناء الدورة، ستعقد جلسة تشاور رفيعة المستوى تعرض أثناءها بلدان المنطقة وجهات نظرها حول قضايا الإصلاح الشامل التي سينظر فيها أثناء مؤتمر قمة مجموعة العشرين في مكسيكو يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتُعقد جلسة التشاور استجابة لطلب اللجنة بأن توفر أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منبرا للتنسيق بين آراء البلدان النامية، وخاصة تلك التي لا تنتمي لمجموعة العشرين، لكي تؤخذ شواغلها بعين الاعتبار أثناء مناقشات السياسات العالمية.

٤٣ - وعقدت الدورة السادسة والعشرون للجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيويورك يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، وأتاحت لدول المنطقة الأعضاء فرصة لمناقشة نظرة عامة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي وآفاق العام ٢٠١٢. واستعرض المشاركون تقريرا عن أنشطة الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونتائج التعاون مع الهيئات الحكومية الدولية والإقليمية المعنية بالتكامل في المنطقة، وجدول أعمال الدورة المقبلة للجنة.

## باء - التناسق على الصعيد الإقليمي

### ١ - آلية التنسيق الإقليمية

٤٤ - عقدت الدورة الثانية عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعما للاتحاد الأفريقي وبرنامجها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في أديس أبابا حول موضوع "بناء القدرات". وترأسها نائبة الأمين العام ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وشملت التوصيات الرئيسية للدورة تأكيد الحاجة إلى طرائق محددة لضمان التناسق والتآزر في دعم بناء قدرات المفوضية، وبرنامجها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والحاجة إلى وضع خارطة طريق لصياغة برنامج لبناء قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والشراكة الجديدة. وأوصت آلية التنسيق الإقليمية أيضا بإنشاء فرقة عمل لتفعيل آلية التنسيق دون الإقليمية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وذلك بالتشاور مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في المنطقتين دون الإقليميتين، بهدف ضمان الدعم المنسق من جانب الأمم المتحدة لبرنامج التكامل الإقليمي للمنطقتين دون الإقليميتين.

٤٥ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المجموعات التي تتفرع عنها آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا بتحسين مواءمة أنشطتها مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق وضع خطط عمل تستند إلى أولويات مؤسسات

الاتحاد الأفريقي. وقد عملت المجموعات والمجموعات الفرعية التالية بنجاح مع الشركاء لوضع خطط العمل الخاصة بها: الحوكمة؛ والتنمية الاجتماعية والبشرية؛ والبيئة والسكان والتحضّر؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة؛ والصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والدعوة والاتصالات. وقد ساعدت خطط العمل على تعزيز الجهود الرامية إلى البرمجة المشتركة، بغية تحقيق التناسق وإحراز أفضل النتائج.

٤٦ - وعقدت آلية التنسيق الإقليمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا اجتماعين خلال الفترة المشمولة بالتقرير: (أ) اجتماعا رسميا برئاسة نائبة الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ (ب) واجتماعا غير رسمي في اسطنبول في آذار/مارس ٢٠١٢. وكان أحد المحاور الرئيسية لعملها خلال تلك الفترة وضع التقرير المعنون من الانتقال إلى التحول: التنمية المستدامة والشاملة في أوروبا وآسيا الوسطى<sup>(٧)</sup> والذي أعد بمشاركة ١٣ وكالة، تحت مسؤولية آلية التنسيق الإقليمية والرؤساء الإقليميين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع إسهامات من عدد من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة. ويلقي التقرير نظرة متكاملة على التنمية المستدامة في منطقة عموم أوروبا، ويقدم مقترحات جديدة في مجال السياسة العامة للمساعدة في إدارة التحول اللازم إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة يعود بالنفع على الناس في جميع أنحاء المنطقة. كما نظرت آلية التنسيق الإقليمية أيضا في التقرير السنوي المستكمل الذي تعدده اللجنة الاقتصادية لأوروبا حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أوروبا وآسيا الوسطى؛ وتناولت العملية الخاصة بوضع خطة التنمية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥؛ وحددت المجالات السياسية ذات الأولوية القصوى والأهداف الإنمائية للمنطقة التي ينبغي طرحها في المناقشات التي تعقد على الصعيد العالمي.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت آلية التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وثيقة مشتركة بين الوكالات، بتنسيق من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقيّم التقدم المحرز والتحديات الماثلة في مجال التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعد انقضاء ٢٠ عاما على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود عام ١٩٩٢. وقد عرضت نسخة التقرير النهائية، المعنونة "التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعد انقضاء ٢٠ عاما على قمة الأرض: التقدم المحرز، والنغرات القائمة، والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية"، والتي أعدت بمشاركة ٢١ وكالة، في حدث جانبي ضمن فعاليات الاجتماع الثالث بين الدورات للجنة

(٧) انظر [http://www.unece.org/fileadmin/DAM/publications/oes/RIO\\_20\\_Web\\_Interactive.pdf](http://www.unece.org/fileadmin/DAM/publications/oes/RIO_20_Web_Interactive.pdf)

التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

٤٨ - لقد ازدادت اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية للدول العربية بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية من حيث النطاق والعضوية والأنشطة. وإذ تعمل الآلية بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية، والمكاتب الإقليمية التابعة لمختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن شبكات المجتمع المدني ومؤسسات التمويل، فقد وفرت إطارا فعالا لإشراك هذه المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية في مناقشات تتعلق بالمجالات الإنمائية ذات الأولوية على الصعيد الإقليمي.

٤٩ - وقد عقد الاجتماع السادس عشر لآلية التنسيق الإقليمية للدول العربية في يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وحضره ممثلون من الوكالات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية الأخرى، والمصارف الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وقامت آلية التنسيق الإقليمية باستعراض نتائج العملية التحضيرية العربية لمؤتمر ريو+٢٠، وتقييم الاتجاهات والتحديات المحتملة في مجال تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة. وأوصى الاجتماع بإنشاء فرقة عمل لإعداد مذكرة توجيهية حول التنمية المستدامة في سياق مؤتمر ريو+٢٠ تتضمن مبادئ توجيهية للتفكير الجماعي في سبل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعبر عن احتياجات المنطقة وتطلعاتها. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الاجتماع إلى بداية حوار مثمر بين منظومة الأمم المتحدة في المنطقة، ومؤسسات التمويل الأخرى، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية، حول إمكانيات تنسيق التمويل الإنمائي، وإمكانية إنشاء صندوق عربي للتنمية والتنسيق المعزز بين الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا رسميا واحدا، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ برئاسة نائبة الأمين العام، عقد في أعقاب اجتماع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز أوجه التآزر. كما عقدت ست جلسات مخصصة غير رسمية، ركزت إحداها على وجهات نظر بلدان آسيا والمحيط الهادئ بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وأبرزت الجلسة الرسمية، في جملة أمور، القضايا الرئيسية من منظور إقليمي للمساهمة بها في اجتماع مجموعة العشرين الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ واستعرضت الأعمال التحضيرية المشتركة لمؤتمر ريو+٢٠ ودعمتها؛ وأكدت التزام آلية التنسيق الإقليمية بمبادرة الأمين العام المعنونة "كل امرأة، كل طفل"، واستعرضت أوجه التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال إدارة الكوارث. وشملت النواتج الرئيسية لآلية



التنسيق الإقليمية خلال هذه الفترة (أ) إجراء التقييم الإقليمي المشترك للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بتنسيق بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يضمن بسط وجهة نظر موحدة بشأن تلك الأهداف في المنطقة ويقدم خطة عمل واضحة لتحقيقها؛ (ب) إعداد منشور إقليمي مشترك بين الوكالات حول مؤتمر ريو+٢٠؛ و (ج) تنفيذ حملة الأمين العام المعنونة "فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة"، على الصعيد الإقليمي.

## ٢ - تعزيز الفعالية والتناسق في تعاون منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة

٥١ - من المسلم به أن البعد الإقليمي للتنمية عامل حاسم في الاستجابة الفعالة والمنسقة لمواجهة التحديات الإنمائية التي يتزايد عددها باستمرار. فقد تسارعت واتسعت عمليات التكامل الإقليمي وغيرها من أشكال التعاون داخل الأقاليم. وشُرع في اتخاذ العديد من الإجراءات السياساتية الرئيسية وإقامة الحوارات بشأن السياسات من أجل أن تتصدى المنظمات والتجمعات الإقليمية التي أصبحت تؤدي دوراً هاماً في تحديد خطة التنمية، للآثار المترتبة على الأزمات المتعددة في الغذاء والوقود والنظام المالي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتشارك اللجان الإقليمية بنشاط في العمليات والأطر الإقليمية لدعم التنمية في مناطقها، على النحو المبين أدناه.

٥٢ - ففي أفريقيا، حُدّد بدقة هيكل التعاون على المستوى الإقليمي بين الأمم المتحدة والكيان الإقليمي الرئيسي غير التابع للأمم المتحدة، وهو الاتحاد الأفريقي. وتعزز أكثر تعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القائم منذ فترة طويلة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، وذلك بتنشيط الأمانة المشتركة للاتحاد الأفريقي والمفوضية والمصرف في عام ٢٠١٠ التي توفر الإطار الرئيسي للتعاون بين المؤسسات الثلاث الرئيسية لعموم أفريقيا. ومنذ عام ٢٠٠٦، واصلت المؤسسات الإقليمية الثلاث تعزيز الشراكة بينها في جميع المجالات عبر الحوار النشط والمشاورات وتنفيذ برامج وأنشطة مشتركة في ميادين التنمية المختلفة التي هي محط اهتمام مشترك في إطار الأمانة المشتركة. ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً برنامجاً واسع النطاق للتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية بغية تعزيز التكامل والتنمية على الصعيد دون الإقليمي بشأن مجموعة واسعة من المسائل.

٥٣ - إن تاريخ التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الأوروبي طويل، لا سيما في مجالات نقل البضائع الخطرة، وتنسيق الأنظمة المتعلقة بالركبات، والقواعد واللوائح المتعلقة بالشحن البري ونقل الركاب، وتيسير عبور الحدود والبيئة. وتتعاون اللجنة الاقتصادية

لأوروبا مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تطوير معايير الجودة الزراعية وتفسيرها وتنسيق تطبيقها، وتدعم استعراض تنفيذ التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المجالات الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك فيما يتعلق بالطاقة، وفقاً لخبرتها والموارد المتاحة. وثمة أيضاً تعاون وثيق بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومصرف التنمية الأوروبي الآسيوي، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومبادرة وسط أوروبا في مجالات المعايير الزراعية، وتنمية المشاريع، وكفاءة الطاقة، وسلامة الطرقات.

٥٤ - أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فتتعاون بشكل وثيق مع الهيئات دون الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، ومنظمة شنغهاي للتعاون. ومن العناصر الهامة في علاقة اللجنة برابطة أمم جنوب شرق آسيا قيامها بشراكة مع آلية التنسيق الإقليمية بنشر التقرير المعنون: السعي معاً: رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، وذلك كمساهمة في مؤتمر القمة المشتركين بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقودين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. وأدت اللجنة دوراً تنسيقياً وتيسيراً رئيسياً في تطوير الشراكة بين الأمم المتحدة والرابطة التي بلغت ذروتها باعتماد البيان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويشير الإعلان بشكل خاص إلى علاقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الوثيقة باللجنة، بما في ذلك بصفتها الجهة التي تتولى عقد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية.

٥٥ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم لعدد من المنظمات الإقليمية، من بينها السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والجماعة الكاريبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ولجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وجماعة دول الأنديز، عن طريق مجموعة من مذكرات التفاهم واتفاقات التعاون. وتدعم اللجنة بقدراتها الفكرية والتنفيذية العديد من هذه المنظمات لتحقيق أهدافها المؤسسية باعتبارها جهات فاعلة إقليمية. والمثال الملموس هو المساهمة التي قدمتها اللجنة، عن طريق إعداد وثيقة عمل ونقاش بشأن "فرص التقارب والتعاون الإقليمي" في القمة الرفيعة المستوى لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقودة في كانكون، المكسيك، في عام ٢٠١٠، والمنشورين المشتركين بين اللجنة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والمعنوين: اتحاد أمم أمريكا الجنوبية: فضاء للتنمية والتعاون

لم يُشيد بعدُ (تموز/يوليه ٢٠١١)؛ واتحاد أمم أمريكا الجنوبية: الهياكل الأساسية لتحقيق التكامل الإقليمي (آذار/مارس ٢٠١٢).

٥٦ - وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية بإعداد مذكرة تفاهم مفصلة تركز بقوة على المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية الاقتصادية. وتعمل اللجنة والجامعة أيضاً على وضع إطار عمل جديد للتعاون في المنطقة يتمحور حول مجموعة من المجالات الأساسية، تشمل الإحصاءات، والتنمية الاقتصادية، والسياسة التجارية وتيسير التجارة، والنقل، والتنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وقضايا الشباب والسكان، والأهداف الإنمائية للألفية. وسيشمل إطار العمل أيضاً الأنشطة التي ستدعمها آلية التنسيق الإقليمية، والتنسيق الفني تحضيراً للاجتماعات والمناسبات الإقليمية والعالمية.

٥٧ - ورغم درجة التعاون الكبيرة، أقرت اللجان الإقليمية ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بأسرها بتدبير إعادة ترتيب مواقعها وتفاعلها مع الديناميات الإقليمية الجديدة، وقررت أن ترعى دراسة بعنوان: البعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة<sup>(٨)</sup>. والدراسة هي ثمرة جهد بُذل على نطاق المنظومة، وهي تستند إلى مساهمات قدمها أكثر من ٢٠ منظمة من منظمات الأمم المتحدة.

٥٨ - وتوثق الدراسة التعاون الكثيف القائم بين منظمات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال أكثر من ١٥٠ من مذكرات التفاهم والاتفاقات وغيرها من هياكل التعاون مع أكثر من ٣٠ منظمة في جميع المناطق. وتستخلص الدراسة العبر من التحديات والنقائص، وتقدم توصيات بشأن السبل التي يمكن أن تسلكها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لكي تعمل معاً، تحت مظلة آلية التنسيق الإقليمية، على توفير دعم معزز للمبادرات والأولويات الإقليمية. وتسلب الضوء كذلك على مساهمة الكيانات الإقليمية بوصفها حلقة وصل حيوية بين العمليات العالمية والعمليات الوطنية. وتدعو الدراسة إلى تعاون منظومة الأمم المتحدة تعاوناً متجدداً وأكثر تناسقاً مع المؤسسات الإقليمية، وتقتصر لتحقيق هذه الغاية، وضع استراتيجيات موضوعية مفصلة ومتعمقة على الصعيد الإقليمي، حيث تحتاج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل معاً في كل منطقة إلى تنسيق أنشطتها ضمن استراتيجية جماعية شاملة للتعاون مع المنظمات الشريكة والجهات المعنية، مع مراعاة الأولويات والخصوصيات الإقليمية. وسيزيد تنفيذ هذه التوصيات من تعزيز الشراكات القائمة بين اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة العاملة

(٨) الدراسة بأكملها متاحة على الموقع: <http://www.un.org/regionalcommissions/>.

في مجال التنمية. ومن شأنه أيضا أن يدعم مكتسبات اللجان الإقليمية لصالح الجهات الإقليمية المعنية وأن يؤلف بين مساعي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

## جيم - التعاون الأقليمي بين اللجان الإقليمية

٥٩ - منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، عقدت الأمانات التنفيذية ثلاثة اجتماعات عادية لمواصلة تعزيز التنسيق والتعاون بين اللجان الإقليمية: جرى الاجتماع الأول في تموز/يوليه ٢٠١١ على هامش دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية، في جنيف؛ وانعقد الثاني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، في نيويورك، على هامش حوار الأمانات التنفيذية مع اللجنة الثانية للجمعية العامة؛ وتم الاجتماع الثالث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، باستضافة من الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت، بوصفها المنسقة السنوية بالتناوب للجان الإقليمية. ويتناول هذا التقرير العديد من المسائل التي نوقشت كجزء من جدول أعمالها، بما في ذلك الدعم الذي قدمته اللجان الإقليمية فيما يتعلق بمسألة التناقص بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ والمنظورات والمساهمات الإقليمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتشجيع السياسات المؤدية إلى المزيد من الإدماج والإنصاف؛ والمساهمات الإقليمية في عملية مؤتمر ريو+٢٠؛ والتعاون الإقليمي كأداة هامة للتنمية. وتم تناول هذه المسائل كجزء من حوار الأمانات التنفيذية مع المجلس واللجنة الثانية للجمعية العامة في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على التوالي.

٦٠ - وتناول المشاركون في اجتماع رفيع المستوى بشأن موضوع "الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية" نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت، يومي ١٥ و١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في شراكة مع جميع اللجان الإقليمية، المسائل المتعلقة بالتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان العربية نتيجة للصحوة في المنطقة. ومن بين ما ركز عليه المشاركون، مستفيدين من الخبرات في مختلف المناطق، التحديات قصيرة الأجل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ ودور الدولة في تحقيق التوازن بين النمو والعدالة الاجتماعية؛ والمشاركة السياسية والإصلاح الانتخابي؛ وأهمية إشراك الشباب في عملية الانتقال؛ ومستقبل المنطقة ككل. وافتتح الاجتماع الأمين العام ورئيس وزراء لبنان، وحضره عدد من رؤساء الدول والوزراء السابقين.

٦١ - وبدأت اللجان الإقليمية، بتنسيق من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في إعداد منشور مشترك، يصدر عام ٢٠١٣، بعنوان "ما بعد عام ٢٠١٥: خطة الأمم المتحدة للتنمية في المستقبل". وسيعرض هذا التقرير نهجاً متكاملًا لصياغة خطة الأمم المتحدة للتنمية

لما بعد عام ٢٠١٥ وسيوفر العناصر الرئيسية، من منظور إقليمي، لخطة التنمية التي تجري صياغتها من خلال عملية مشتركة بين الوكالات على المستوى العالمي.

٦٢ - وستنظم اللجان الإقليمية أيضاً اجتماعاً موازياً مشتركاً على هامش مؤتمر ريو+٢٠ لتسليط الضوء على القيمة المضافة للنهج الإقليمية في تعزيز الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر عن طريق التكامل الفعال بين دعائم التنمية المستدامة. وسيتيح هذا الاجتماع الموازي فهماً أفضل لدور اللجان الإقليمية بوصفها منبراً إقليمياً فريداً لتعزيز التنمية المستدامة في مناطقها.

٦٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تواصل اللجان الإقليمية المشاركة في تنفيذ عدد من المشاريع الإقليمية الممولة من حساب التنمية، بما في ذلك في مجالات التجارة والنقل والتنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية.